التأثيرات السياسية للتحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

م.م نور عبد السلام حسن
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
nooralazwei94@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع الاقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي كأداة أساسية للنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، الأول يتناول الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، مسلطًا الضوء على المفاهيم والتعريفات الأساسية، اما المحور الثاني يركز على السياسات العامة في العراق ودورها في تعزيز الاقتصاد الرقمي، مع تحليل للتحديات التي تعيق هذا التحول، أما المحور الثالث فيقدم استراتيجيات مقترحة تهدف إلى تحقيق اقتصاد عراقي مستدام من خلال التحول الرقمي، وتوصل البحث إلى أن الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة حقيقية للعراق للخروج من الاعتماد المفرط على النفط وتنويع مصادر دخله، إلا أن النجاح في ذلك يعتمد على تطوير البنية التحتية الرقمية، تحديث التشريعات القانونية، تعزيز المهارات الرقمية للقوى العاملة، وتحقيق شراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص، يختتم البحث بتوصيات عملية يمكن أن تشكل خارطة طريق لتبني التحول الرقمي كجزء من استراتيجية التنمية المستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: (الاقتصاد الرقمي، التنمية المستدامة، التحول الرقمي، السياسات العامة، العراق، الاستدامة الاقتصادية، التكنلوجيا الرقمية).

The political effects of the shift towards the digital economy in achieving sustainable development in Iraq

Assist. Lectu. Noor Abd alsalam Hassan
Al-Mustansiriyah University / College of Political Sciences

Abstract

This research addresses the topic of the digital economy and its role in achieving sustainable development in Iraq, particularly in light of global shifts towards the digital economy as a fundamental driver of economic growth and sustainable development goals. The study is divided into three main sections: the first explores the conceptual framework of the digital economy and sustainable development, shedding light on key definitions and concepts. The second section focuses on public policies in Iraq and their role in promoting the digital economy, analyzing the challenges hindering this transformation. The third section proposes strategies aimed at achieving a sustainable Iraqi economy through digital transformation, The research concludes that the digital economy represents a genuine opportunity for Iraq

to reduce its heavy dependence on oil and diversify its income sources. However, success in this area depends on developing digital infrastructure, updating legal frameworks, enhancing the digital skills of the workforce, and fostering effective partnerships between the public and private sectors. The study ends with practical recommendations that could serve as a roadmap for adopting digital transformation as part of Iraq's sustainable development strategy.

Keywords:(Digital economy, Sustainable development, Digital transformation, Public policies, Iraq, Economic sustainability, Digital technology)

المقدمة:

يشهد العالم تطورًا سريعًا في التكنولوجيا والاتصالات، مما أدى إلى نشوء حقبة جديدة تُعرف بـالاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت البيانات والمعلومات المورد الأساسي للإنتاج والنمو الاقتصادي، الاقتصاد الرقمي لا يقتصر على استخدام التكنولوجيا الحديثة فحسب، بل يشمل مجموعة واسعة من التغيرات في طريقة العمل والإنتاج والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات والدول، تعتمد الاقتصادات الحديثة على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحفيز الابتكار، تحسين الكفاءة، وتعزيز القدرة التنافسية، في العراق، تُطرح مسألة التحول الرقمي كأحد التحديات الكبرى والفرص الواعدة في الوقت ذاته، يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات متعددة تشمل الاعتماد المفرط على قطاع النفط، تدهور البنية التحتية، وارتفاع معدلات البطالة، مما يبرز الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق تنمية مستدامة، هنا يظهر دور الاقتصاد الرقمي كأداة واعدة لإحداث تغيير شامل في الاقتصاد العراقي من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، دعم الشمول المالي، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، مع ذلك، يواجه العراق عقبات عديدة تعرقل تحقيق تحول رقمي شامل، مثل نقص البنية التحتية الرقمية، ضعف التشريعات القانونية، وقلة المهارات الرقمية بين القوى العاملة، من هنا، تأتي أهمية دراسة الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتجاوز هذه العقبات والاستفادة من إمكانيات التحول الرقمي بما يسهم في بناء اقتصاد مستدام يلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

اولا: أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول الاقتصاد الرقمي كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، من خلال استعراض مفاهيمه، دوره في التنمية، والتحديات التي تواجه تطبيقه، يتطرق البحث أيضًا إلى استراتيجيات مقترحة لتعزيز التحول الرقمي بما يضمن تحسين الإنتاجية، تنويع الاقتصاد، وتقليل الفجوة الرقمية، تأتي هذه الأهمية في ظل حاجة العراق إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية ومواكبة التطورات العالمية لضمان مستقبل اقتصادي مستقر ومستدام.

ثانيا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد الرقمي في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في العراق، من خلال فهم الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، وتحليل السياسات العامة المتعلقة بالتحول الرقمي في العراق، وتقديم استراتيجيات مقترحة لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

رابعا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها : التحول الرقمي يمثل عاملًا حاسمًا في تحقيق اقتصاد عراقي مستدام، ولكن نجاح هذا التحول يعتمد على تحسين البنية التحتية الرقمية، تطوير السياسات العامة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

خامسا: اشكالية البحث:

في ظل اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على قطاع النفط، يطرح البحث التساؤلات التالية:

1. كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يساهم في تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة في العراق؟
2. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه التحول الرقمي في العراق؟
3. ما هي السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تعزز التحول الرقمي وتدعم الاستدامة الاقتصادية؟

سادسا: منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل المفاهيم الأساسية للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، فضلا عن تحليل التحديات والفرص المرتبطة بالتحول الرقمي في العراق، كما يستخدم البحث المنهج الاستقرائي لتقديم استراتيجيات مقترحة بناءً على دراسة الواقع الحالي للاقتصاد العراقي، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التحول الرقمي.

سابعا: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة والتوصيات، تطرق المحور الاول الى (الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة)، وبحث المحور الثاني في (السياسات العامة ودورها في تعزيز الاقتصاد الرقمي في العراق)، اما المحور الثالث (الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق اقتصاد عراقي مستدام من خلال التحول الرقمي).

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح الاقتصاد الرقمي جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، حيث يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية كركيزة أساسية في الإنتاج والخدمات، يُعد هذا التحول أداة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة، إذ يسهم في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، وبيئية طويلة المدى، في هذا السياق، تبرز أهمية الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي في تقديم فهم شامل لدوره في بناء اقتصادات مرنة ومستدامة، خاصة في الدول النامية كالعراق، التي تواجه تحديات هيكلية ومعوقات سياسية واقتصادية تعيق تحقيق الاستفادة القصوى من هذا التحول[1].

في البداية يقصد بالاقتصاد الرقمي هو منظومة اقتصادية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية كعامل رئيسي في تعزيز الإنتاجية وتقديم الخدمات، يتميز هذا الاقتصاد باستخدام الابتكارات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو، ويرى بعض الباحثين أن الاقتصاد الرقمي لا يقتصر على التحول الرقمي للبنى التحتية الاقتصادية، بل يشمل تغييرات جذرية في سلوك الأفراد، المؤسسات، وأسواق العمل، اما التنمية

(1) شيرين السيد احمد، الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز النمو المستدام في العالم العربي، مجلة افاق عربية، العدد 15، 2024، ص 211.

المستدامة تُعرَّف بأنها عملية تطوير تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[1]، تستند هذه العملية إلى ثلاثة أبعاد رئيسية[2]:

1. البعد الاقتصادي: تحقيق نمو اقتصادي مستمر وشامل.
2. البعد الاجتماعي: تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة.
3. البعد البيئي: حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها.

ان الربط بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة يُظهر إمكانية تحقيق توازن بين الأبعاد الثلاثة من خلال الابتكارات التكنولوجية التي تقدم حلولًا لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف البيئية والاجتماعية، اذ يتداخل الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في عدة نقاط جوهرية، منها[3]:

1. تحسين الإنتاجية الاقتصادية: يتيح الاقتصاد الرقمي استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، ما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
2. تعزيز الشمول الاجتماعي: تُسهم التكنولوجيا الرقمية في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، مما يعزز العدالة الاجتماعية.
3. تقليل الأثر البيئي: توفر الحلول الرقمية أدوات لتقليل الانبعاثات الكربونية واستهلاك الطاقة.

رغم الفوائد العديدة للاقتصاد الرقمي، تواجه الدول النامية تحديات كبيرة تحول دون تحقيق التحول الرقمي الكامل، ومنها ضعف البنية التحتية التكنولوجية اذ تعاني الدول النامية من نقص في شبكات الاتصالات، الكهرباء، والإنترنت، كذلك الفجوة الرقمية التي تبرز تفاوتات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث الوصول إلى التكنولوجيا، ايضا القدرات البشرية اذ يُشكل نقص المهارات التكنولوجية عقبة أمام استخدام التقنيات الحديثة، اذ تعاني الدول النامية من غياب السياسات الواضحة والفعالة لتوجيه الاقتصاد الرقمي، إلى جانب البيروقراطية والفساد الذي يعوق الاستثمار في القطاع الرقمي[4].

يساهم الاقتصاد الرقمي بشكل ملموس في دعم مساعي التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة الاقتصادية، اذ يساعد التحول الرقمي في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة في إدارة الموارد، مما يُسهم في تحسين النمو الاقتصادي المستدام، و يوفر إمكانية أتمتة العديد من العمليات الإنتاجية، مما يرفع من جودة المنتجات والخدمات، ايضا تمكين الابتكار والتطوير، اذ يوفر الاقتصاد الرقمي بيئة مواتية للابتكار من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال الرقمية[5]، مما يسهم في تطوير القطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة من خلال دمج الحلول التكنولوجية، ايضا دعم الشمول المالي والاجتماعي اذ يساعد في إدماج شرائح واسعة من المجتمع في الأنشطة الاقتصادية عبر تقنيات الدفع الرقمي، والوصول إلى الخدمات الإلكترونية، مما يعزز فرص التعليم عن بُعد والتعلم مدى الحياة، مما يدعم بناء قدرات رأس المال البشري، كذلك يسهم في تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال تقديم بدائل رقمية مستدامة، مثل استخدام الوثائق

([1]) حمزة محمود شمخي و عدنان مناتي، دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة لرقي الدول مع اشارة خاصة للعراق، المؤتمر العلمي الدولي للتحول الرقمي وانعكاساته على التنمية المستدامة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2024، ص5.

([2]) احمد محمود القيسي، الحكومة الرقمية في العراق: التحديات والفرص، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، 2023، ص 25.

([3]) عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة: ابعادها قياسها خصائصها مقوماتها معوقاتها، مجلة دراسات البصرة، العدد 48، 2023، ص 167.

([4]) شيرين السيد احمد، مصدر سبق ذكره، ص 213.

([5]) حمزة محمود شمخي و عدنان مناتي، مصدر سبق ذكره، ص 9.

الإلكترونية بدلًا من الورقية، و يدعم تطوير حلول طاقة متجددة عبر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة[1].

بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الراهن في العراق، تبرز أهمية صياغة إطار مفاهيمي متكامل للاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الجهود لتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز القدرات التقنية المحلية، ووضع استراتيجيات وطنية لتقليص الفجوة الرقمية بين مختلف مناطق البلاد، اذ يمكن للاقتصاد الرقمي أن يساهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة تسهم في استقرار المجتمع وتخفيف البطالة، ايضا يتطلب نجاح الاقتصاد الرقمي تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لتطوير تقنيات محلية مستدامة[2].

اذا يمكن القول، يمثل الاقتصاد الرقمي أداة محورية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية التي تواجهها البلاد، وإن تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الثلاثة يتطلب سياسات واضحة ومستدامة تُعزز من التحول الرقمي وتقلل من الفجوة التكنولوجية، وعلى الرغم من العقبات الراهنة، فإن العراق يمتلك إمكانيات بشرية وموارد طبيعية يمكن استثمارها لتحقيق تحول رقمي شامل، يدعم مسار التنمية المستدامة، وبالنظر إلى هذه المعطيات، يصبح الاقتصاد الرقمي ليس مجرد خيار تكنولوجي، بل استراتيجية شاملة لتحقيق تنمية شاملة توازن بين احتياجات الحاضر وطموحات المستقبل، خاصة في ظل التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص.

المحور الثاني: السياسات العامة ودورها في تعزيز الاقتصاد الرقمي في العراق.

السياسات العامة هي الإطار التنظيمي والإجرائي الذي تضعه الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل التطورات العالمية المتسارعة في مجال التكنولوجيا الرقمية، بات لزامًا على الحكومات وضع سياسات فعالة تعزز الاقتصاد الرقمي كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، في العراق، الذي يعاني من تحديات هيكلية واقتصادية عميقة، تبرز الحاجة إلى سياسات عامة تدعم التحول الرقمي من خلال تحسين البنية التحتية، تعزيز التعليم التكنولوجي، وتحفيز الاستثمارات في القطاع الرقمي[3].

تعرف السياسات العامة بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة القضايا المجتمعية وتوجيه الموارد لتحقيق أهداف محددة، بالنسبة للاقتصاد الرقمي، تُعتبر هذه السياسات الأداة الرئيسية لتنظيم وتحفيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات[4]، وتتمثل أدوارها في[5]:

1. تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية: وضع قوانين ولوائح تشجع الابتكار الرقمي وتحمي حقوق المستخدمين.
2. تحفيز الاستثمارات: توفير حوافز اقتصادية للاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية.

([1]) احمد محمود القيسي، مصدر سبق ذكره، ص 27.

([2]) شيرين السيد احمد، مصدر سبق ذكره، ص 215.

([3]) كاظم كامل الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل: نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد، 2013، ص 8.

([4]) علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 9، 2012، ص 210.

([5]) حنان عبد الخضر وعبد الوهاب الموسوي، اثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، بحث في مؤتمر جامعة جيهان للمدة (24-25) ايار، سليمانية، 2017، ص 76.

3. تقليل الفجوة الرقمية: ضمان وصول التكنولوجيا إلى جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو المستوى الاقتصادي.

يمثل العراق بيئة مليئة بالتحديات والفرص في آنٍ واحد، ورغم وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن ضعف السياسات العامة في مجال الاقتصاد الرقمي أدى إلى تراجع الاستفادة من هذه الموارد، وتكمن أهمية السياسات العامة في العراق في معالجة التحديات الهيكلية مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية وقلة الاستثمار في التعليم التكنولوجي، كذلك تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، ايضا تعزيز الكفاءة الحكومية عبر رقمنة الخدمات العامة وتحسين التواصل بين المؤسسات الحكومية والمواطنين[1].

يمكن تصنيف السياسات الحالية في العراق إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1- السياسات التشريعية والتنظيمية: يفتقر العراق إلى قوانين متطورة تحكم الاقتصاد الرقمي، مثل قوانين حماية البيانات الشخصية والتجارة الإلكترونية، غياب لوائح واضحة للاستثمار الأجنبي في التكنولوجيا الرقمية يُحدّ من جذب الشركات العالمية[2].

2- السياسات الاستثمارية: في العراق، لا تزال السياسات الاقتصادية في مجال التحول الرقمي غير كافية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع، فالحوافز الضريبية والمالية التي يمكن أن تشجع الشركات على الاستثمار في مشاريع رقمية تظل محدودة، ايضا غياب الشراكات بين القطاعين العام والخاص في العديد من المجالات الرقمية، مما يؤدي إلى ضعف التعاون في تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الاقتصاد الرقمي، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة ومراكز البيانات، وعلى الرغم من بعض المبادرات الحكومية لتحفيز القطاع الرقمي، إلا أن الإجراءات لا تزال تحتاج إلى مزيد من التوجيه لضمان تحقيق نتائج ملموسة على الأرض[3].

3- السياسات التعليمية والتدريبية: من التحديات الكبيرة التي يواجهها العراق في التحول إلى الاقتصاد الرقمي هو نقص القوى العاملة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، فعلى الرغم من وجود عدد كبير من الخريجين من الجامعات العراقية، إلا أن العديد منهم يفتقرون إلى المهارات الرقمية المتقدمة التي تتطلبها الشركات الحديثة، في الوقت نفسه، تكاد تقتصر البرامج التعليمية في المدارس والجامعات على تدريس تقنيات قديمة أو تفتقر إلى الربط المباشر مع احتياجات السوق الرقمي المتسارع، اذ تفتقر المؤسسات التعليمية إلى التعاون الكافي مع قطاع التكنولوجيا لتطوير برامج تدريبية موجهة نحو تزويد الشباب بالمهارات الرقمية الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام[4].

تتمثل مسؤولية الحكومة العراقية في تصميم وتنفيذ سياسات عامة تعمل على تسريع عملية التحول الرقمي من خلال عدة أبعاد أساسية كالاستثمار في البنية التحتية الرقمية التي تعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي، في العراق، هناك حاجة ماسة لتطوير وتحسين شبكات الإنترنت، توفير خدمات الإنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية، وتوسيع نطاق الوصول إلى

(1) لبنان هاتف الشامي، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، بغداد، 2019، ص 15.

(2) كاظم كامل الكناني، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(3) حنان عبد الخضر وعبد الوهاب الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(4) حسن عبد الله احمد، مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص 7.

التكنولوجيا الرقمية، اذ يجب على الحكومة تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة في تطوير شبكات الاتصالات وإنشاء مراكز بيانات حديثة[1].

فضلا عن تعزيز استخدام الطاقة المتجددة في تشغيل هذه البنى التحتية لضمان استدامتها، كذلك تشجيع الابتكار وتوفير الدعم للمشاريع الرقمية، ففي إطار سياسات الحكومة، يجب تشجيع ريادة الأعمال الرقمية من خلال توفير حوافز ضريبية، تمويل منخفض الفائدة، والدعم الفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التكنولوجيا، كذلك، ينبغي تطوير بيئة قانونية ومؤسسية تدعم الابتكار الرقمي وتضمن حماية حقوق الملكية الفكرية، وهو ما يسهم في جذب الشركات الدولية للاستثمار في السوق العراقي، ايضا ينبغي على الحكومة تعزيز التعاون مع الشركات المحلية والدولية في القطاع الرقمي، و هذا يشمل الشراكات في تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتقديم الخدمات الحكومية الرقمية، وتنفيذ مشاريع التعليم والتدريب المهني المتعلق بالتكنولوجيا، ايضا تطوير شراكات بين الجامعات العراقية والشركات التكنولوجية يمكن أن يكون له دور كبير في تحسين جودة التعليم التكنولوجي، وبالتالي زيادة عدد الكفاءات المدربة في السوق[2].

رغم الأهمية البالغة للاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه السياسات العامة في العراق، وتشمل الفساد الذي يعد أحد أكبر العوامل التي تعوق تنفيذ سياسات التحول الرقمي في العراق، حيث تؤدي قضايا الفساد إلى تأخير أو تعطيل مشاريع رقمية كبيرة، مما يحرم الاقتصاد من الاستفادة من هذه المشاريع في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ايضا ان تقويض ثقة المواطنين في النظام الحكومي يؤثر سلبًا على المشاركة الفعّالة في الأنشطة الاقتصادية الرقمية، كذلك التعددية السياسية والتنافس بين الأحزاب يساهم في إعاقة تنفيذ السياسات العامة[3]، حيث يتم تبني سياسات غير منسقة أو لا تحظى بتوافق واسع بين الأطراف السياسية المختلفة، والبيروقراطية المعقدة أيضًا تؤدي إلى تأخير مشاريع التحول الرقمي، كما أن عدم التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية يعوق تطوير الحلول الرقمية التي يمكن أن تحسن من الخدمات العامة، ايضا لا توجد آليات واضحة لتنفيذ التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية بشأن التحول الرقمي، وهذا يؤدي إلى تنفيذ مشاريع تكنولوجيا غير متكاملة أو مكررة، مما يضر بكفاءة الاقتصاد الرقمي، اذ من الضروري أن يكون هناك توجيه مركزي من الحكومة لتحفيز كل القطاعات الاقتصادية والقطاع الخاص على تبني استراتيجيات رقمية متكاملة[4].

وللتغلب على هذه التحديات، يحتاج العراق إلى استراتيجيات حكومية شاملة تتضمن إعادة هيكلة النظام الإداري، اذ من الضروري أن تُعزز الحكومة الشفافية والمساءلة في جميع مراحل تنفيذ السياسات المتعلقة بالتحول الرقمي، و يجب أن تُنفذ آليات رقابة فعّالة لضمان استخدام الموارد الحكومية بكفاءة، كذلك تعزيز التعليم الرقمي وتطوير المهارات ، من خلال تبني نظام تعليمي يشمل تقنيات حديثة في جميع المراحل التعليمية، وزيادة التعاون مع المؤسسات الأكاديمية العالمية لإعداد جيل قادر على استيعاب تقنيات الاقتصاد الرقمي، وتوفير برامج تدريبية مهنية لرفع مهارات العاملين في القطاع العام والخاص في المجالات الرقمية المتقدمة، كذلك يجب على الحكومة

(1) كاظم كامل الكناني، مصدر سبق ذكره، ص 11.
(2) لبنان هاتف الشامي، مصدر سبق ذكره، ص 17.
(3) حنان عبد الخضر وعبد الوهاب الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص 81.
(4) حسن عبد الله احمد، مصدر سبق ذكره، ص 10.

العراقية إصدار قوانين وتشريعات جديدة تشجع على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، مثل تسهيل إجراءات تأسيس الشركات الرقمية، وحماية البيانات الشخصية، وحماية الملكية الفكرية، وتطوير بيئة قانونية تضمن تشجيع الابتكار وحماية الأعمال الرقمية من المنافسة غير المشروعة[1].

ومن رأي الباحث إن السياسات العامة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد الرقمي في العراق، وهي عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة عبر تحفيز الاستثمار، تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحقيق الشمول المالي، رغم التحديات السياسية والإدارية التي تواجهها الحكومة العراقية، إلا أن تبني سياسات اقتصادية واضحة ومتكاملة، مدعومة بتشريعات فعّالة، يمكن أن يساهم في التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق اقتصاد عراقي مستدام من خلال التحول الرقمي.

يواجه العراق تحديات اقتصادية هيكلية متعددة تتطلب حلولًا مبتكرة لزيادة فعالية الاقتصاد وتوفير فرص نمو مستدامة، و يعتبر التحول الرقمي من الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في إصلاح الاقتصاد العراقي وتحقيق استدامته، لا سيما في ظل الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للعائدات، ولذلك، فإن التحول الرقمي يمثل أداة استراتيجية لتنويع مصادر الدخل، تعزيز الإنتاجية، وتحقيق الشمول الاجتماعي والمالي، ومن خلال تبني استراتيجيات فعالة لتحفيز الاقتصاد الرقمي، يمكن للعراق أن يحقق تطورًا ملحوظًا في مختلف القطاعات ويعزز من تنافسية اقتصاده على المستوى الإقليمي والدولي[2].

يعتمد التحول الرقمي على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين الكفاءة الإنتاجية، تعزيز الابتكار، ودعم اتخاذ قرارات مستنيرة في مختلف المجالات، ولتحقيق اقتصاد مستدام، لا بد من تكامل هذه التكنولوجيا مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية[3]، اذ يساهم التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق عبر النقاط التالية[4]:

1. تحقيق الكفاءة الإنتاجية: تساهم أدوات التكنولوجيا الرقمية في تقليل التكاليف التشغيلية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وتحسين جودة الخدمات والمنتجات.
2. توسيع قاعدة الاقتصاد: التحول الرقمي يفتح آفاقًا جديدة للقطاعات المختلفة مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات، مما يساهم في تقليص الاعتماد على النفط وتوسيع اقتصاد المعرفة.
3. تحفيز الابتكار والتطوير: توفر التقنيات الرقمية بيئة مواتية للابتكار في القطاعات المختلفة، مما يساهم في تطوير حلول جديدة تساعد في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية.

رغم الإمكانيات التي يوفرها التحول الرقمي، يواجه العراق العديد من التحديات التي تعيق تطبيق هذه التكنولوجيا بشكل فعّال[5]:

([1]) لبنان هاتف الشامي، مصدر سبق ذكره، ص 19.

([2]) نغم حميد واديب قاسم، تقويم اداء الحكومة الالكترونية في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 37، 2020، ص 579.

([3]) مقتدى عثمان علي، اهمية الحكومة الالكترونية في تحسين مستوى الاداء الحكومي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2024، ص 6.

([4]) لبنان هاتف الشامي، مصدر سبق ذكره، ص 21.

([5]) نغم حميد واديب قاسم، مصدر سبق ذكره، ص 581.

1. البنية التحتية غير الكافية: يعاني العراق من نقص في البنية التحتية الرقمية المناسبة، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة، مما يحد من قدرة الشركات والأفراد على الاستفادة من التقنيات الحديثة.
2. التحديات السياسية والإدارية: غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة وضعف الإدارة البيروقراطية يؤثر سلبًا على تنفيذ الاستراتيجيات الرقمية.
3. نقص المهارات الرقمية: يفتقر الكثير من الأفراد في العراق إلى المهارات الرقمية المطلوبة التي تتيح لهم المشاركة الفعّالة في الاقتصاد الرقمي. كما أن التعليم في هذا المجال لا يزال ضعيفًا مقارنة بالدول الأخرى.
4. التحديات القانونية والتنظيمية: غياب التشريعات المناسبة لحماية البيانات الشخصية وتعزيز التجارة الإلكترونية يمثل عائقًا أمام تطور الاقتصاد الرقمي.

لتنفيذ التحول الرقمي بنجاح وتحقيق اقتصاد مستدام، يجب على الحكومة العراقية تبني مجموعة من الاستراتيجيات التي تعمل على تعزيز الاقتصاد الرقمي وتطوير البيئة المناسبة له، تتضمن هذه الاستراتيجيات توسيع شبكة الإنترنت عالية السرعة، يعد تحسين الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة من أولويات التحول الرقمي، اذ يجب على الحكومة العراقية تعزيز التعاون مع شركات الاتصالات لتوسيع نطاق شبكة الإنترنت في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، وإنشاء مراكز بيانات حديثة، يعتبر تطوير مراكز بيانات مركزية ومتوزعة خطوة أساسية لدعم استدامة الاقتصاد الرقمي، ينبغي تطوير هذه المراكز من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص[1]، وتحسين الطاقة المتجددة لتشغيل البنية التحتية الرقمية، ينبغي الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة لتشغيل مراكز البيانات وتوسيع خدمات الإنترنت بشكل مستدام بيئيًا، كذلك إدخال المناهج الرقمية في التعليم العام، اذ يجب أن يتضمن النظام التعليمي في العراق دورات تدريبية على المهارات الرقمية في المراحل الدراسية المختلفة، بما في ذلك المدارس والجامعات، ذلك سيمكن الأجيال الجديدة من التكيف مع الاقتصاد الرقمي[2].

ايضا التدريب المهني المتخصص، ينبغي أن تركز برامج التدريب المهني على تعليم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متخصص، يمكن تقديم دورات تدريبية قصيرة ومكثفة للشباب وذوي المهارات المحدودة في مجالات مثل البرمجة، تحليل البيانات، وإدارة الشبكات، فضلا عن شراكات مع الشركات التكنولوجية العالمية، ينبغي التعاون مع شركات التكنولوجيا العالمية لتوفير التدريب المتقدم على أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، تحليلات البيانات الكبيرة، وإنترنت الأشياء، وتطوير تشريعات حماية البيانات الشخصية، اذ يجب أن تضع الحكومة تشريعات تضمن حماية خصوصية الأفراد في البيئة الرقمية، هذا يشمل سن قوانين لحماية البيانات الشخصية وتعزيز الأمان السيبراني، كذلك يتعين على الحكومة العراقية تقديم تشريعات تدعم التجارة الإلكترونية وتزيل العقبات أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في العمل في السوق الرقمية، وينبغي تعزيز قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية لضمان استثمار الابتكارات الرقمية في بيئة آمنة وتشجيع الابتكار[3].

([1]) مقتدى عثمان علي، مصدر سبق ذكره، ص 7.
([2]) لبنان هاتف الشامي، مصدر سبق ذكره، ص 22.
([3]) امنية باسم سعدي، الاطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق: الحكومة الالكترونية انموذجا، مجلة دراسات دولية ، العدد 99، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2024، ص 471.

ينبغي ايضا للقطاع العام أن يشجع التعاون مع القطاع الخاص لإنشاء مشاريع رقمية مبتكرة في مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة، مثل هذه الشراكات ستدفع الحكومة لتوفير بيئة أكثر دعماً للأعمال الرقمية، ايضا يجب إنشاء حوافز ضريبية وبرامج تمويلية لدعم الشركات الناشئة في القطاع الرقمي، وذلك من خلال برامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في التكنولوجيا، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، من خلال تحفيز الاستثمار في البحث والتطوير، اذ ينبغي أن تركز السياسات العامة على دعم البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا والابتكار، يمكن للحكومة العراقية أن تقدم تمويلًا للأبحاث التي تستهدف تطوير حلول رقمية محلية، وتشجيع الابتكار في القطاع العام، ايضا يمكن للحكومة أن تستفيد من الحلول التكنولوجية لتطوير مشاريع مبتكرة في قطاعات مثل الرعاية الصحية، التعليم، والنقل العام[1].

و لتعظيم الاستفادة من التحول الرقمي، يجب على العراق تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية، تشمل هذه القطاعات القطاع الصناعي، اذ يمكن للتحول الرقمي في القطاع الصناعي أن يعزز من كفاءة الإنتاج ويخفض التكاليف، يشمل ذلك استخدام تقنيات مثل الأتمتة، التصنيع الذكي، والروبوتات، والقطاع الزراعي، حيث يمكن للقطاع الزراعي الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لتحسين الإنتاجية من خلال استخدام نظم إدارة الزراعة الذكية التي تعتمد على البيانات لتحسين الري والتسميد، ايضا القطاع المالي من خلال تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني، والتحول الرقمي للبنوك، يمكن للعراق تعزيز الشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية للمواطنين[2].

رغم الأهمية البالغة لهذه الاستراتيجيات، فإن تنفيذها يواجه عدة تحديات، حيث يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجيات استثمارًا كبيرًا في البنية التحتية الرقمية وبرامج التدريب، وقد يواجه بعض الأفراد والقطاعات مقاومة للتحول الرقمي نتيجة للقلق من فقدان الوظائف التقليدية أو من عدم التكيف مع التكنولوجيا، كذلك تحتاج الحكومة العراقية إلى تعزيز قدرتها المؤسسية على تنسيق وتنفيذ هذه الاستراتيجيات[3].

اذا يعد التحول الرقمي خطوة أساسية نحو تحقيق اقتصاد عراقي مستدام، يتطلب ذلك استراتيجية شاملة تستند إلى تحسين البنية التحتية الرقمية، تطوير الكفاءات البشرية، تحسين البيئة القانونية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن للعراق أن يحقق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة تدعم تنويع الاقتصاد وتخفف من الاعتماد على النفط.

الخاتمة:

يعد التحول الرقمي أداة استراتيجية حيوية لتحقيق اقتصاد عراقي مستدام، حيث يمكن له أن يعزز من فعالية الأداء الاقتصادي ويسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني بعيدًا عن الاعتماد على النفط، كما أن تفعيل السياسات العامة المناسبة وتطوير البنية التحتية الرقمية وتدريب الكوادر البشرية يشكل حجر الزاوية لنجاح هذه الاستراتيجية، علاوة على ذلك، يتطلب التحول الرقمي تعاونًا فعالًا بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن تعزيز البيئة التشريعية لضمان حماية البيانات وتعزيز الشفافية، وعليه، يمكن للتحول الرقمي أن يكون محركًا رئيسيًا لتحفيز التنمية المستدامة في العراق

([1]) مقتدى عثمان علي، مصدر سبق ذكره، ص 9.

([2]) نغم حميد واديب قاسم، مصدر سبق ذكره، ص 586.

([3]) امنية باسم سعدي، مصدر سبق ذكره، ص 477.

إذا تم تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة بشكل فعال ومتسق، وعلى ضوء ذلك تم التوصل الى

الاستنتاجات :

1- الاقتصاد الرقمي كرافد أساسي للتنمية المستدامة: التحول الرقمي ليس مجرد تقنية بل هو نهج شامل يدعم مختلف جوانب الاقتصاد الوطني ويعد أحد المحركات الأساسية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في العراق.

2- التحديات البنيوية والقانونية: يواجه العراق عدة تحديات في تنفيذ التحول الرقمي، مثل نقص البنية التحتية الرقمية، قلة التدريب المهني في المجالات التقنية، فضلا عن القوانين غير الملائمة التي قد تعيق نمو الاقتصاد الرقمي.

3- التعاون بين القطاعين العام والخاص: إن التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة أمر بالغ الأهمية لتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي بنجاح، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يسهم بتقديم الابتكارات والحلول التقنية الحديثة التي يحتاجها العراق.

التوصيات:

1- توسيع الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: يجب على الحكومة العراقية تخصيص ميزانية أكبر لتطوير البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك تحسين شبكات الإنترنت وزيادة قدرة مراكز البيانات، لضمان تغطية شاملة لكافة المناطق.

2- تعزيز البرامج التدريبية والتعليمية في المجال الرقمي: ينبغي إطلاق برامج تدريبية متخصصة في المهارات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز قدرة القوى العاملة على المشاركة الفعّالة في الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك إدخال المناهج الرقمية في التعليم العام.

3- تطوير التشريعات القانونية والتنظيمية: من الضروري تحديث وإقرار تشريعات تحمي البيانات الشخصية وتعزز من التجارة الإلكترونية، مما يسهم في توفير بيئة آمنة للمستثمرين والمستهلكين في الاقتصاد الرقمي.

4- دعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية: يجب على الحكومة توفير حوافز مالية وتشريعية لدعم الابتكار في المجال الرقمي وتشجيع ريادة الأعمال في هذا القطاع، مما سيعزز من قدرة العراق على التنافس في الأسواق العالمية.

قائمة المصادر:

1) احمد محمود القيسي، الحكومة الرقمية في العراق: التحديات والفرص، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، 2023
2) امنية باسم سعدي، الاطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق: الحكومة الالكترونية انموذجا، مجلة دراسات دولية ، العدد 99، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2024
3) حسن عبد الله احمد، مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021،
4) حمزة محمود شمخي و عدنان مناتي، دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة لرقي الدول مع اشارة خاصة للعراق، المؤتمر العلمي الدولي للتحول الرقمي وانعكاساته على التنمية المستدامة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2024
5) حنان عبد الخضر وعبد الوهاب الموسوي، اثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، بحث في مؤتمر جامعة جيهان للمدة (24-25) ايار، سليمانية، 2017

6) شيرين السيد احمد، الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز النمو المستدام في العالم العربي، مجلة افاق عربية، العدد 15، 2024
7) عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة: ابعادها قياسها خصائصها مقوماتها معوقاتها، مجلة دراسات البصرة، العدد 48، 2023
8) علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 9، 2012
9) كاظم كامل الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل: نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد، 2013
10) لبنان هاتف الشامي، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، بغداد، 2019،
11) مقتدى عثمان علي، اهمية الحكومة الالكترونية في تحسين مستوى الاداء الحكومي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2024
12) نغم حميد واديب قاسم، تقويم اداء الحكومة الالكترونية في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 37، 2020